2- دور المرأة الريفية في تحقيق الاستدامة البيئية دراسة تطبيقية في ولاية نهر النيل

د.إنصاف إبراهيم خليفة محمد قسم الجغرافيا – كلية العلوم الإنسانية/ جامعة بحري – السودان

khalifainsaf@yahoo.com

Abstract:

This study aims to examine the contribution of rural women to the environmental sustainability of the Nile River State in Sudan and the problems and difficulties facing the role of rural women in environmental sustainability and review the implications of their economic, social and environmental role in the State. Several research approaches have been implied, including historical, descriptive and analytical methods. The study concluded that environmental sustainability can be achieved through harmonized economic and social development. Some crops productions provides jobs for some women, which helps the stability of families and improve their standard of living. The main findings, these are: rural women have a major role in agricultural and pastoral production and food for her family, especially in the difficult economic situations. **Keywords:** Rural Women – Environmental Sustainability – Nile River State – Sudan

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة المرأة الريفية في الاستدامة البيئية بولاية نهرالنيل في السودان، والمشاكل والصعوبات التي تواجه مساهمتها في استدامة البيئة، وكذلك دراسة أنشطتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وخلصت إلى أن الاستدامة البيئية يمكن تحقيقها من خلال التجانس في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أن عمل المرأة في إنتاج بعض المحاصيل ساعدتها في الاستقرار الأسري، وأدت إلى التحسن في مستوى حياتها. توصلت الدراسة إلى نتائج جوهرية منها: أن للمرأة الريفية بالولاية دورا أساسيا في الإنتاج الزراعي والرعوي مكنتها من الحصول على حاجة أسرتها من الغذاء، خاصةً عند الظروف الاقتصادية الضاغطة.

المقدمة:

ارتبطت المرأة ارتباطا وثيقا علي مر العصور بالبيئة، حيث مجدت المرأة في بعض الثقافات باعتبارها رمزا معنويا من رموز الطبيعة. كما اعطتها البيئة الحيوية الصفات الانثوية كالرعاية والانتاج والحياة. وبالرغم من ذلك نجد انه من النادر ان يتم توثيق مشاركة المرأة في الحفاظ علي البيئة و تعاونها مع الرجل في ادارتها و ذلك على مدار تاريخ العديد من الشعوب (نورة عبود /2017). يتميز الإنسان بمكانة خاصة بين سائر الكائنات، ولأنه كائن متميز تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة في حماية الإطار الذي يعيش فيه مع غيره من الكائنات ولا سيما ان البيئة بمختلف انظمتها الطبيعية والبيولوجية تحيط بالمجتمع والانسان الذي تشكل المرأة نصفه ولأنها شريك في الحياة البشرية فهي ايضا شريكة

بواجبات هذه الحياة مثل الرجل. يعتبر الاعتراف بحق المرأة في حماية الطبيعة من الظواهر الاكثر اهمية في الآونة الاخيرة والتي انعكست في العديد من الاتفاقيات الدولية بما في ذلك قمة ريو للبيئة و التنمية عام 1992 والتي تؤكد بدورها علي مركزية مشاركة المرأة الكاملة لتحقيق الاستدامة. كما تم الاعتراف بأهمية المساواة و تمكين المرأة في مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2012 كما اعتبرت مشاركة المرأة امرا مهما لتحسين فعالية استخدام الموارد و ادارة البرامج البيئية. المصدر:

(WWW.AMANJORDAN.ORG/ANEWS/WMVIEW.PHP/ARTLD:)

تحاول الدراسة أن تطرح دور المرأة باعتبارها ربة منزل و مديرة لشؤون الاسرة و تربية الاطفال فضلا عن ادوارها العامة الاخرى، حيث أن المرأة الريفية في اغلب الاحيان هي التي تدير الشئون الاقتصادية المنزلية مثل جلب الماء وإعداد الطعام، ومتى ما وعت المرأة اهمية و محدودية الموارد سيكون ذلك مهما في الحد من الاسراف و كل ما من شأنه ان يؤدي إلى مخلفات في البيئة، و لذلك يمكن اعتبار المرأة ربة البيت مسؤولة عن الحد من استنزاف الموارد مثل الطاقة والمياه، و تقوم بدور تربوي بيئي اكثر اهمية ألا وهو تنشئة الأبناء على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل توصية الاطفال لاتباع الاسلوب السليم للاستفادة من المياه و عدم اهدارها و ترشيدها. والمرأة مسؤولة اولا عن صحة الاجيال من بداية نشأتهم ومرورا بالمراحل العمرية المختلفة فهي تقوم بدورها في رفع المستوي الصحي للابناء علي النحو السليم الذي يحميهم من الامراض و يجعلهم يتمتعون بصة جيدة في حياتهم. فإن الابناء يكتسبون وعيا بأساليب الصحة و التغذية مما يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تفاعلهم مع البيئة. كما ان المرأة تملك حدسا يجعلها الاقدر على تحسس الاخطار البيئية المحيطة منحتها اياها الطبيعة من اجل الدفاع عن اطفالها لضمان بيئة سليمة و نظيفة يعيش فيها ابناؤها خالين من المرض و مؤمن عليهم ضد عوز الفاقة.

(http://www.amanjordan.news/wmivew.php?artid:160

الإطار المفاهيمي:

يقصد بالاستدامة البيئية بقاء النظم الحيوية وتنوعها غبر الأزمان. هذا المفهوم اتخذ نطاقا واسعا حيث أنه يتعلق بكل وجوه الحياة على سطح الأرض، بدايةً بالمستويات المحلية، وانتهاءً بالمستويات الدولية والعالمية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية:1987).

مشكلة الدراسة:

تطرح الدراسة السؤال المحوري: **ما هو دور المرأة الريفية في الاستدامة البيئية بالسودان؟** كمشكلة تحاول الإجابة عنها، وتتفرع منه أسئلة ثانوية مثل: الى اي مدي يمكن ان تساهم المرأة الريفية في الاستدامة البيئية بولاية نهر النيل؟. ما هي المشكلات و الصعوبات التي تواجه دور المرأة الريفية في الاستدامة البيئة في الولاية؟. ما هي الاجراءات و الاستراتيجيات المطلوب اتخاذها لتعزيز دور المرأة الريفية في الاستدامة البيئية في السودان؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أنها تناقش موضوعاً حيوياً يتعلق بدور إحدى أهم الشرائح الاجتماعية بالريف وهي المرأة الريفية خاصةً في ولاية نهر النيل التي تشكل المرأة فيها أغلبية سكانية واضحة. والدراسة بهذا العنوان تعتبر من الدراسات القليلة التي تحاول أن تسلط الضوء على تمكين المرأة الريفية وتعزيز دورها وإبراز جهدها المُقدر في استدامة البيئة والدعم الأسري نحو الاستقرار الاجتماعي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- التعرف على دور المرأة الريفية في تحقيق الاستدامة البيئية في السودان.

2- معرفة المشكلات والصعوبات التي تواجه دور المرأة الريفية في تحقيق الاستدامة البيئية في ولاية نهرالنيل.

3- التعرف على الاثار الناجمة عن الادوار التي تقوم بها المرأة الريفية في تحقيق الاستدامة البيئية بالولاية.

4- توعية نساء ريف الولاية بمعرفة دورهن وأهمية مشاركتهن في مختلف الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية والتعليمية.

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة الفرضيات الآتية:

1- للمرأة الريفية اثر واضح في تحقيق الاستدامة البيئية في السودان.

2- حققت المرأة الريفية في ولاية نهرالنيل نجاحاً كبيراً في التنمية الزراعية بمفهومها الواسع و بالتالي في الاستدامة البيئية

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهدافها وسبر غور مشكلتها استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي، وهو منهج لا غنى لجغرافي عنه في وصف وتسجيل الوقائع، والمنهج التأريخي لرصد الأحداث السابقة ورسم صورة للمستقبل من خلال التعرف على دور المرأة الريفية بالولاية في الاستدامة البيئية ماضياً وحاضراً، ثم المنهج التحليلي لتحليل بيانات الدراسة واستخلاص النتائج والتوصيات.

مصادر معلومات الدراسة:

تم جمع معلومات الدراسة من مصادر أولية وثانوية. الأولية شملت الملاحظة والمشاهدة والمقابلات الشخصية مع المسؤولين والمختصين والمستهدفين والمعنيين بالأمر. أما الثانوية فشملت الكتب والتقارير الرسمية ذات الصلة.

حدود منطقة الدراسة:

تقع ولاية نهر النيل بين دائرتي عرض 16 و 22 درجة شمالا و خطي طول 30 و 32 درجة شرق، و بذلك تكون واقعة في المنطقة المدارية الجافة. و لهذا الموقع تأثيرات كبيرة على دور المرأة الريفية في تحقيق الاستدامة البيئية لما لها من نمط حياة وأنشطة اقتصادية محدودة، عاصمتها مدينة الدامر، وتحد عددا من الولايات السودانية، ومن الشمال جمهورية مصرالعربية، خريطة رقم(1). تتشكل إدارياً من سبع محليات، جدول رقم(1).

جدول (1) يوضح مساحات محليات ولاية نهر النيل بالكيلومتر المربع :

محلية عطبرة	38
محلية الدامر	32
محلية شندي	14.596
محلية بربر	14.7
محلية المتمة	12
محلية ابو حمد	38
محلية البحيرة	47
المجموع	161.396

المصدر مساحة ولاية نهر النيل 2017

ولموقع الولاية الجغرافي أبعاد اقتصادية مهمة، فهي تمثل حلقة وصل بين ميناء السودان الرئيس « ميناء بورتسودان»، والولايات الأخرى عبر الطريق البري الخرطوم، عطبرة، حلفا، بورتسودان.

خريطة رقم (1) حدود منطقة الدراسة

المصدر :https://www.alnilin.com/12713294.htm

الحدود الزمانية

البيانات والمعلومات التي تشتمل عليها الورقة تمتد من 2015 – 2018 .

المساحة:

تبلغ مساحة الولاية 124000 كلم^2 تقريباً، وتعادل مساحتها حوالى 16,6% من المساحة الكلية للسودان « 1,882,000 « كلم^2 وهي السادسة من حيث المساحة بعد: الولاية الشمالية، شمال دارفور، البحر الأحمر، شمال كردفان وجنوب دارفور (هيئة المساحة بولاية نهرالنيل: 2017). تتميز ولاية

نهر النيل بامتداد طولي، خريطة رقم(1)، يمتد نحو الجنوب إلى ولاية الخرطوم. لهذا الامتداد أبعاد اقتصادية انعكست إيجاباً على الولاية حيث يتماشى مع امتداد نهر النيل الذي يعتمد عليه الولاية اقتصادياً، خاصةً الأنشطة الزراعية التي تعلب فيه المرأة الريفية دوراً مهماً.

الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة:

تعتبر دراسة الخصائص الطبيعية ركيزة اساسية تعرف من خلالها امكانيات ومقومات المنطقة. و تأتي أهمية المقومات الطبيعية في أن الإنسان يستخدمها لاشباع حاجاته (طه: 1993)

التركيب الجيولوجي:

من اهم الملامح الجيولوجية الاقتصادية في ولاية نهر النيل صحراء بيوضة المصدر الاساسي لخام الاسمنت، وهي من اهم المستودعات المعدنية بالسودان حيث يوجد بها الذهب والحديد والرخام .

مظاهر السطح:

تنحدر الولاية باتجاه عام من الجنوب للشمال، و يمكن ان تقسم تضاريسيا إلى:

حوض نهر النيل: يعد نهر النيل اهم ظاهرة جيومورفولوجية بل الظاهرة الاكثر بروزا حيث يشق طريقه عبر البيئة الصحراوية مستفيدا من انحدار عام جنوبي شمالي ومن العوامل التي شكلت المجرى الرئيسي :

1- الحركات الباطنية : خاصة منطقة الاخدود الافريقي العظيم.

2- الحركات الرأسية : حيث تبعه طغيان و انحدار للمياه.

3- التغيرات المناخية : و يتبع ذلك تغيرات في عناصر المناخ خاصة الامطار.

4- التغيرات الهيدوجغرافية : وهي دخول نظم صرف جديدة او انفصال نظم صرف اخرى (سعيد :2001 ص 65).

الامطار:

مناخ الولاية صحراوي و شبه صحراوي و تتراوح الامطار من (150) ملم جنوبا الي (25) ملم شمالا، و يبلغ متوسط المطر السنوي (113-5) ملم حيث تزداد معدلات الامطار في جنوب الولاية و تتناقص شمالا و تكاد تنعدم في أقصى الأجزاء الشمالية (محطة ارصاد ابو حمد)

الموارد المائية:

تشمل المياه السطحية والجوفية و يمثلها نهر النيل و نهر عطبرة، بالاضافة الي الاودية و المياه الجوفية حيث يبلغ مخزون الحوض الجوفي النوبي (300) مليار متر مكعب، تستهلك منها سنوياً (80) مليون متر مكعب من مياه الامطار و فيضانات نهري النيل و عطبرة (مدير ادارة الموارد. ولاية نهر النيل –مقابلة شخصية).

المحاصيل الزراعية في ولاية نهرالنيل:

يكتسب الاستثمار الزراعي في الولاية اهمية نابعة من خصوصية القطاع نفسه اذ يحتل هذا القطاع موقع الصدارة في الاقتصاد الولائي بين القطاعات المختلفة. يوفر القطاع الزراعي سبل العيش ل70 % من السكان في السودان، و تحظى البلاد بمساحات شاسعة تقدر بحوالي 200 مليون فدان يقدر المستغل منها

بحوالي 20% فقط معظمها في القطاع المطري(36مليون فدان) والمتبقي (4 ملايين فدان) بأنظمة الري كما يتمتع السودان بمساحات شاسعة من الغابات تقدر بحوالي 12 مليون فدان و له نصيب من مياه النيل حددته اتفاقية مياه النيل لسنه 1959م بنحو 20.5 مليار متر مكعب. بجانب كميات مقدرة من مياه الامطار و الانهار الموسمية و الوديان والمياه الجوفية، و يمتلك السودان (132) رأسا من الماشية تعتمد اساساً على المراعي الطبيعية، كما تعتبر مستودعاً مهما للحياة البرية متنوعة الاجناس و الانواع – يضاف الى هذه المميزات موقع السودان الجغرافي وقربه من الاسواق العربية والاوروبية والافريقية.

هذه الموراد الطبيعية اذا حسن استخدامها لن تلبي حاجات السودان كلها فحسب بل سوف تسهم في تلبية حاجات جيرانه في العالمين الغربي و الافريقي كما سوف تسهم في التجارة العالمية (ابو صلاح 2004)

جدول (2) يوضح ترتيب السودان في خريطة الانتاج العالمي و المنتجات الزراعية :

المحصول	الانتاج بالطن المتري	الترتيب العالمي
البامية	256.000	الأول
فواكه طازجة مختلفة	480.00	الثاني
سمسم	248.00	الثالث
الذرة البيضاء	2.610.000	الرابع
فول سوداني	762.000	الخامس
تمر	431.000	السادس
حبوب زيتية	60.000	السابع
جوز	20.000	الثامن
جريب فروت	183.000	التاسع
الدخن	471.000	العاشر
بازلاء جافة	34.000	الحادي عشر
الليمون	228.000	الثاني عشر
البصل الجاف	11.160.000	الثالث عشر
البطيخ	525.000	الرابع عشر
حمص	131.400	الخامس عشر
بذور زيت خروع	1000	السادس عشر

بذورة زهرة الشمس	247.000	السابع عشر
باذنجان	76.000	الثامن عشر
مانجو و جوافة	185.963	التاسع عشر

المصدر :المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي خطة الاستراتيجية القومية ربع القرنية –2007 2013

جدول رقم (3) الانتاج و مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي :

السنة	نسبة المساهمة
1999	9.8
2000	4.4
2001	3.1
2002	5.1
2003	5.2
2004	4.4
2005	2.1
2006	1.8
2007	0.8
2008	0.0
2009	0.8
2010	0.2
2011	1.5

المصدر : بنك السودان المركزي 2018

من الجدول يتضح ان هنالك تباينا في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي حيث بلغت اعلي نسبة 9.8 في العام 1999. بينما في 2008 لم يساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي القومي في السودان نسبة لقلة هطول الامطار في العام 2008. تزخر ولاية نهر النيل بإنتاج وفير يكفي الاستهلاك المحلي وحاجة السوق من الخضر والفاكهة والبامية وقريب فروت والليمون والبصل والبطيخ والمانجو والجوافة، وبذلك فهي تشارك ولايات السودان الأخرى بالمساهمة في الناتج المحلي.

دور المرأة الريفية في الانشطة الاقتصادية و تحقيق الاستدامة البيئية في الولاية:

أهم نشاط اقتصادي للمرأة الريفية بالولاية هو الزراعة. ومن مميزات القطاع الزراعي خصوبة التربة،

ووفرة الاراضي الزراعية ومياه الري، و نجد ان تنوع المناخ ادى الى تنوع المواسم الزراعية وخلو المنطقة من امراض الحيوان، و استقرار السكان و ملايين الماشية و خبرة مزارع الولاية ووجود مُقدر لمحاصيل الصادر خاصة البستانية و صلاحية النيل لقيام تربية و مصائد للاسماك النيلية. تتوافق مناطق التركز الزراعي مع مناطق تركز السكان حول نهر النيل. تمثل الزراعة (نباتي +حيواني) النشاط الاقتصادي الرئيسي، و يعتمد عليها 80% من سكان الولاية، وهي المحرك الاول للانشطة الاقتصادية و الخدمية الاخرى في الولاية، و تركز ولاية نهر النيل على البستنة الزراعية و تلعب المرأة الريفية في المنطقة دورا كبيرا خاصة في زراعة المانجو و الموالح و النخيل، كما و تزرع مساحات متعددة من المحاصيل الشتوية كالقمح والفول المصري والبقوليات. لقد تم التركيز اخيرا و التوسيع في زراعة الاعلاف للصادر كزراعة البرسيم. و قد قامت نماذج متطورة في مجال الاستثمار الزراعي بالولاية خاصة الاستثمار العربي و من اهم المشاريع الاستثمارية الحديثة :

الشركة العربية لانتاج و تسويق الاعلاف:

تتبع للشركة العربية لانتاج المحاصيل و هو مشروع زراعي بمحلية عطبرة بمساحة (20.000) فدان برأس مال (5.000.000) دولار امريكي. يقع المشروع شرق مدينة عطبرة ويوفر الامن الغذائي و يعمل في مجال زراعة الاعلاف باستخدام تكنولوجيا الري المحوري لإنتاج مكعبات العلف لاغراض الصادر.

شركة (اكيشيا الزراعية):

تم انشاؤها عام (1993) تهتم بزراعة اشجار النخيل و الليمون بمزارع شركة اكيشيا و تملكه الشركة الماليزية الافريقية تبلغ المساحة (1500) فدان و قد تمت زراعة (1025) فدان من المشروع بالنخيل بمساحة (750) فدان لعدد (43.314) نخلة تم استجلابها من العراق، ويستخدم المشروع وسائل الزراعة العضوية حيث قام بجلب عدد (54000) متر مكعب من المخلفات الحيوانية تم تحويلها لسماد عضوي و استخدامها بارض المشروع، يقوم المشروع بادوار اجتماعية خيرية في عدة مجالات منها حفر الابار الجوفية للمياه، تنفيذ شبكات لمياه الشرب و دعم المستشفيات .

مشروع شركة تالا الزراعية (2003):

و هو استثمار سعودي زراعي بمحلية شندي في مساحة (299.391) فدان، وبرأس مال يقدر ب (7.5) مليون دولار امريكي.

مشروع الراجحي الزراعي (الكفاءة):

يقع هذا المشروع في ولاية نهر النيل، مدينة بمنطقة القرواب شرق محلية بربر، والتي تقع شمال مدينة عطبرة بحوالي (37) كيلومترا على الطريق الرئيسي الرابط بين مدينتي عطبرة و ابوحمد، و تأسس المشروع في عام (2006) بحفر الترع و محطة النيل و المواسير و انتهي العمل به في نوفمبر (2009) بزراعة القمح و تقدر المساحة الكلية للمشروع (100.000) فدان مقسمة على مرحلتين (50.000) فدان لكل مرحلة. صاحب المشروع هو سليمان عبدالعزيز الراجحي منطقة القصيم بالسعودية حائز على جائزة فيصل العالمية عام (2012) و تدار بطريقة التكامل البيئي بحيث يتم الاستفادة من كل المخرجات و اعادة استخدامها في ادارة العمل بشكل يخدم البيئة و يزيد من جودة الانتاج .

تشارك المرأة الريفية في منطقة الدراسة زوجها المزارع بالعمل معه كتفاً بكتف، حيث تزرع و تحرث

و **تحصد، وتساعد بصور**ة كبيرة في نظم الري السائد والتي تتمثل في:

الري بالآلات الرافعة:

تستغل مياه نهري النيل و عطبرة عن طريق استخدام الآلات الرافعة المختلفة الاحجام في ري المساحات التي تزرع سنويا بالمحاصيل المختلفة و يعد هذا النوع من الري الافضل و المستمر طوال العام .

الري الفيضي:

يشمل ري الجزر و الاراضي المنخفضة حول نهر النيل الحياض وهي تشمل احواض ود حامد وغيرها. وتختلف المساحات التي تروي بالري الفيضي من عام إلى آخر حسب مناسيب الفيضانات.

الري المطري:

هنالك بعض المناطق في جنوب و شرق الولاية تتمتع بمعدلات امطار اكثر نسبيا حيث تزرع الاودية في موسم الخريف. وقد تم حفر بعض الحفائر بهذة المناطق كمورد للمياه لقطاعات واسعة من الرحل و حيواناتهم و المزراعين المرتبطين بالاودية وهي في مجملها حفائر اهلية قديمة و يوجد بالولاية حوالي (321) حفير باحجام مختلفة للمياه. يرتبط التصريف المائي بمظاهر السطح فالانحدار هو الذي يتحكم في الجريان المائي.

الري السطحي:

تتمثل المياه السطحية في منطقة الدراسة في نهر النيل و نهر عطبرة بالاضافة الي بعض الاودية و الخيران الموسمية التي تمثل مناطق تجمع السكان، حيث تستفيد المرأة الريفية منها في الزراعة. و تكمن اهمية مياه النيل في المنطقة لوقوعها في الاقليم الصحراوي و شبه الصحراوي، و يعني ذلك ان صورة الجريان النيلي تكون علي جانب كبير من الاهمية لانه يكاد يكون وحده الذي يعول الحياة علي جوانبه و سهوله الفيضية (الشامي 1997 ص 197). كذلك من مصادر المياه السطحية الاودية و الخيران الموسمية و معظم مصادر الاودية الكبري خارج الولاية حيث معدل الامطار اكبر .و تعتبر هذة الاودية ذات اهمية قصوي للسكان وتحديداً المرأة الريفية التي تزرع البرسيم و الخضروات اضافة، الي مساعدة زوجها في الحرث لان زراعة بعض المحاصيل مثل البقوليات و التمر تعتبر من الزراعات الموسمية التي لها فترة معينة خلال اشهر السنة. يعتمد سكان المناطق النائية على الأودية كمصادر دائمة للمياه و خاصةً الرحل اذ انها تمثل مركز لتجمعاتهم و يعتمدون عليها في الزراعة و رعي وسقاية حيواناتهم.

الية النهوض بالمرأة في ولاية نهر النيل:

ينطبق محاولات النهوض بالمرأة في ولاية نهرالنيل ما ينطبق على مثيلاتها في ولايات السودان الأخرى. بدأ ظهور المناداة بتنمية المرأة في السودان و الرقي بها منذ اربعينيات القرن الماضي، حيث بدأ الشيخ بابكر بدري بنداء التعليم الذي انطلق من رفاعة علي المستوي المحلي. بدأت البرامج بالتثقيف الصحي، برامج تغذية النساء المرضعات و الحوامل، محو الامية و اخيرا تنمية المهارات اليدوية حسب الخلفيات لديهن، تم توفير المواد الخام اللازمة لهن كمراكز الخياطة اليدوية و تدريب النساء علي مناشط وبرامج جديدة يمكن ان تزيد من دخلهن و تشمل البرامج : تطوير المرأة و جعلها عنصرا فعالا في زيادة دخل الاسرة، وتدريبها علي ادارة المشروعات الصغيرة و تمويلها. لقد بدأت إدخال فكرة تنمية المرأة بمؤتمر نيروبي عام 1991 الذي اوحي بتكوين مكاتب للمرأة في كل من

السودان و اثيوبيا و الصومال لمحاربة الجهل و سوء التغذية. كما ركزت استراتيجية نيروبي في الفقرة 55 و الفقرة 57 علي ضرورة اقامة و تعزيز مؤسسات و وضع اجراءات فعالة لرصد حالة المرأة و تحديد العقبات المتصلة بالتمييز و رسم سياسة جديدة و انشاء جهاز حكومي مناسب لرصد حالة المرأة و تحسينها .

المرأة والتنمية في السودان:

يقع السودان في مؤخرة الدول العربية في مجال أمية النساء اذ تزيد نسبة الامية في الريف عن 85% بينما تبلغ هذة النسبة 55% للرجال. و تبلغ هذة النسبة في المدن 35% للرجال و 60% للنساء مما يعني بأن هذة النسبة عالية حتي في المدن، الامر الذي سيؤثر علي دور النساء في المجتمع كما يؤثر علي مستقبل الاجيال القادمة. تشكل البنات نسبة 30% من مجموع الدارسين في التعليم الاساسي و الثانوي بينما تبلغ هذة النسبة حوالي 90% في كل من البحرين و قطر و الاردن، فيما يختص بنسبة التعليم الابتدائي و البنات في السودان كانت في العام 1975، 61 بنت من كل 100 ولد، في الاعوام 1987–1985، 68 بنت لكل 100 ولد. اما التعليم الثانوي فقد كانت النسبة فيه مهولة وفي عام 1975 39 بنت من كل 100 ولد. اما التعليم الجامعي كانت نسبة البنات عام 1980 :27% وفي العام 1990 41% اما في مجال دراسة الطب كانت نسبة البنات 43%. وفي العام –1992 1993 قامت وزارة التربية السودانية بالتعاون مع اليونيسيف بعملية مسح لتعليم النساء فوجد نسبة الدوام الدراسي منخفضة وسط الصغار ولا زالت نسبة الامية مرتفعة (حسن عبدالعاطي و اخرون :2003).

اهداف برامج تنمية المرأة في الريف السوداني تجربة الهلال الاحمر السوداني:

تهدف البرامج الي تطوير قدرات المرأة اداريا : في ادارة المشروعات الصغيرة واكاديميا : كعمل فصول تعليم محو الامية و الارشاد و التثقيف الصحي، وتحسين الاوضاع الصحية للاسر : باقامة برامج التحصين والارشاد الصحي، تدريب الكوادر : بادخالهم في الاسعافات الاولية و التطوع، برامج زيادة الدخل و التدريب علي الاعمال اليدوية من خياطة – تطريز – صناعات صغيرة، المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و يعمل البرنامج علي تحقيق اهدافه من خلال، والتدريب عن طريق ورش العمل و السمنارات لمنسقي و رؤساء اللجان الفرعية و المتطوعات ببرنامج تنمية المرأة، و الدورات التدريبية و هي عبارة عن كورسات اكاديمية خاصة بالمتطوعات ويقوم بالاشراف عليها مشرفات مركز تنمية المرأة، و اعداد محاضرات و اوراق عمل التي تعني بتنمية المرأة مع كثير من الجهات التي تختص بنفس المجال، والاسهام في المجال الصحي بانشاء مكتبل لتدريب الكوادر الصحية (قابلات–زائرات صحيات) للمتطوعات اللاتي يعملن لنشر الوعي للفئات المستهدفة. وتعتمد مشروعات زيادة الدخل علي الخبرة الفنية البسيطة باقامة ورش عمل للمستفيدات و تزويدهن بالمواد الضرورية الي جانب انشاء مراكز تسويق و معارض المنتجات .(جمعية الهلال الاحمر السوداني). لقد استفادت المرأة الريفية بولاية نهر النيل كغيرها في ولايات السودان الأخرى من هذه البرامج.

اتفاقية التمييز ضد المرأة:

في ديسيمبر 1979م اتخذت اهم اتفاقية وهي اتفاقية القضاء علي جميع اشكال التمييز ضد المرأه و تدعو الاتفاقية الى كفالة الحقوق المتساوية للمرأه بصرف النظر عن حالتها الزوجية في جميع المناشط الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية و المدنية، و تم التوقيع على هذه الاتفاقية و القضاء على التمييز ضد المرأه في مارس 1980م و وافقت عليها 20 دولة دون التقييد باحكام و قد اتفقت هذه الدول على أن مصطلح التمييز ضد المرأة يعني: اي تفرقة او استعباد او تقييد يتم علي اساس الجنس و يكون من اثاره و اغراضه النيل من الاعتراف بالمرأة وألا تستجيب الدول الاعضاء لجميع انواع التمييز ضد المرأة، وان تعمل علي تطوير المرأة و تقدمها في جميع الميادين السياسية–الاجتماعية– الاقتصادية، وان تتخذ تدابير خاصة للمساواة الفعلية بين الرجل و المرأة. التزمت الدول الموقعة علي

الاتفاقية علي تحقيق ما يلي : ة لسلوك الرجل و المرأة يهدف للقضاء علي التحيزات و العادات و الاعراف وكل الممارسات الدونية .التفهم السليم للامومة بوصفها وظيفة اجتماعية والاعتراف بمسئولية المرأة و الرجل (مسئولية مشتركة) في تنشئة الاطفال. مكافحة اشكال الاتجار بالمرأة و الاستغلال السيئ للمرأة (المصدر اتفاقية التمييز ضد المرأة مارس 1980).

إتفقت هذه الدول على مشاركة المرأة في الحياة السياسية : التصويت في الانتخابات و الاستفتاء، والمشاركة في الوظائف الحكومية العامة، والمشاركة في جميع المنظمات و الجمعيات غير الحكومية، ومشاركة المرأة مع الرجل في فرص التمثيل في العمل الحكومي و اعمال المنظمات الدولية، و ان تمنح المرأة في الحصول علي الجنسية بصورة متساوية مع الرجل في الاحتفاظ بجنسيتها او تغييرها بحيث اذ تزوجت بأجنبي ان لا يترتب عليها تغيير جنسيتها تلقائيا حسب جنسية زوجها، وان يكون لها حقاً مساويا للرجل فيما يتعلق بجنسية اطفالها، وان تتمكن من الحصول علي التعليم والدرجات العلمية بما في ذلك الالتحاق بالمدارس و التعليم التقني. وتشجيعها على التعليم المشترك وعدم التخلي عن المدرسة قبل الاوان لاتاحة فرص لبرامج التعليم المتواصل (تعليم الكبار و محو الامية الوظيفية). والحق في المساواة في الاجر و الضمان الاجتماعي .(المصدر تقرير التنمية البشرية 2000)

ولضمان حق المرأة تتخذ الدول التدابير المناسبة التالية :حماية المرأة اثناء فترة الحمل ضد الاعمال التي تؤذيها صحيا .الرعاية و الصحة عن طريق توفير التغذية الكافية اثناء الحمل و الرضاعة .حل مشكلة المرأة الاقتصادية، و لا سيما في المناطق الريفية التي تتطلب عمل المرأة في قطاعات الاقتصاد وذلك للاستفادة من مميزات الضمان الاجتماعي و المشاركة في مشروعات التوطين الريفي و التمتع بظروف معينة ملائمة ولا سيما فيما يتعلق بالاسكان والصحة و خدمات الكهرباء– الماء–النقل–الاتصالات.

حق المرأة في الزواج و يتضمن :حرية اختيار الزوج حيث يتم زواجها برضائها الكامل .التمتع بحقوقها كاملة اثناء الزواج و عند الطلاق .مسؤوليتها كوالدة في الامور التي تتعلق بالاطفال و مصلحتهم .كفالة حرية المرأة في تحديد عدد الاطفال و طول الفترة بين كل طفل و اخر .الحرية في ملكية و حيازة الممتلكات و التصرف بها .ضمان ضبط تعدد الزوجات بحيث لا تضار المرأة من ذلك و ان يكون تسجيل الزواج في سجل رسمي امرا الزامي (تقرير التنمية الانسانية العربية 2004).

في السابق كانت المرأة السودانية وخصوصاً الريفية تعاني عدم الإيفاء بحقوقها، ومازال نساء الريف في شتى أنحاء البلاد وخاصة في مناطق الحروب والنزاعات يتعرضن لانتهاكات جسيمة، وبما أن ولاية نهر النيل ليست بينها، فإن المرأة الريفية فيها تتمتع بحقوق أفضل من غيرها.

العنف ضد المرأة:

يعتبر العنف ضد المرأة مشكلة عالمية تعاني منها كل المجتمعات وتتخذ اشكالا مختلفة باختلاف درجة التطور الاقتصادي و الاجتماعي. ازداد الاهتمام بهذة المشكلة منذ الثمانينات عالميا. وفي عام 1993م اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة اعلان القضاء على العنف ضد المرأة. يمارس العنف ضد المرأة من قبل الزوج او الاب ويتخذ اشكالا مختلفة مثل:العنف اللفظي بالشتم والاهانة .العنف الجسدي بالضرب والجرح .العنف بتقييد حرية المرأة في الحركة خارج المنزل .الاكراه على الزواج و خاصة من المسنين و الزواج المبكر .العنف الاجتماعي : المطاردة و المقابلة التي يمكن ان تتعرض لها النساء في الشارع و التحرش الجنسي بالمرأة العاملة والتخويف في مكان العمل .

1. العنف في اطار الدول نتيجة الحروب و تداعياتها و الامتلاك حيث تتعرض لذلك اللاجئات و المهاجرات و النازحات و الاسيرات و السجينات و المعتقلات (E.ESCWA.SD 1996).

ولاية نهرالنيل ليست استثناءً، إذ تتعرض المرأة الريفية فيها لأنواع مختلفة من العنف، ولكنها أقل حدةً من تلك التي توجد بمناطق الحروب والصراعات والنزاعات والكوارث الطبيعية المختلفة.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:على ضوء الفرضيات، تأكد ان للمرأة الريفية أثرا في تحقيق الاستدامة البيئية في ولاية نهر النيل. فقد دورها في تحقيق التنمية الزراعية و زيادة الانتاج الزراعي بصورة مستمرة و متتالية .ساعدت المرأة الريفية في الولاية في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال دعمها المستمر ومشاركتها في الأنشطة والبرامج التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الزراعية. فمن الناحية الاقتصادية زرعت وحصدت المنتجات الزراعية من قمح و ذرة شامية و بعض البقوليات، و الاشجار المثمرة الزراعية، بالاضافة الى المساهمة في زراعة وإنتاج و تصدير منتج البرسيم الذى يجلب عملة صعبة للدولة. اما من الناحية الاجتماعية فقد ساعدت في زراعتها لبعض المحاصيل على توفير فرص عمل لبعض النساء مما ساعد على الاستقرار المادي بالولاية و تحسين مستوى المعيشة.

3- حققت المرأة الريفية بالولاية نجاحاً كبيراً في التنمية الزراعية، و ذلك لأن ولاية نهر النيل تمتلك اراضي خصبة تقدر بأكثر من 47,000 كلم^2 و مياها جارية و متوفرة ومواعين تخزين في شكل حفائر وسدودا مما مكن المرأة الريفية من النهوض بالولاية قدر استطاعتها.

التوصيات:

المرأه في الولاية لها دورها الكبير في الانتاج الزراعي و الرعوي و توفير الغذاء لاسرتها خاصة بعد تفاقم الوضع الاقتصادي لتوالي الكوارث الطبيعية و غير الطبيعة(كالحرب) مما زاد العبء الملقى على عاتق المرأه الريفية خاصة في المناطق الزراعية، ولتعزيز دور المرأة الريفية بولاية نهرالنيل نحو تحقيق استدامة بيئية توصي الدراسة بالاتي :تمكين المرأه الريفية لسد الفجوة بين الرجال والنساء في الريف و الحضر بالاستفادة من الارشاد الزراعي و الحيواني وتمييزها في الحصول على القروض الصغيرة للتمويل الاصغر.رفع الوعي الصحي و البيئي و الثقافة الغذائية و التعليمي للمساهمة في خفض معدلات التسييب من التعليم خاصة بين الاناث في الريف.تعزيز الاليات المؤسسية و منظمات المجتمع المدني بالتنسيق مع كافة القطاعات لتنمية المرأة الريفية و تمكينها اقتصاديا و اجتماعياً و محاربة الفقر، ودعمها مادياً ومعنوياً.إنشاء مراكز بحثية و تدريبية متخصصة للمرأه الريفية لتدريبها وتأهيلها في مجالات الحياكة و الرسم و الفنون و الاعمال اليدوية و غيرها.ادراج المفاهيم و التقنيات الحديثة التي تستهدف تمكين المرأة الريفية ضمن مناهج كليات العلوم الانسانية و التربية بمراحل التعليم المختلفة.تنشيط و تبادل الخبرات بين النساء الريفيات عن طريق عقد الندوات و اللقاءات الدورية. تطبيق السبل الكفيلة و التقانات المناسبة لتدريب المرأه الريفية في كيفية المحافظة على البيئة، وسن القوانين و اللوائح نحو بيئة مستدامة لضمان حياة نقية غير ملوثة.

الخاتمة:

تناولت الدراسة دور المرأة الريفية في الاستدامة البيئية. إنها دراسة تطبيقية على ولاية نهر النيل وفق منهج اساسه التتبع والملاحظة كأقرب منهج لمعايشة و الوصف الدقيق من خلال المقابلات الشخصية. واحتوت الدراسة على المقدمة التي تناولت مشكلة البحث و الاهداف و الأهمية و الفرضيات. وشرحت دور المرأة الريفية في الأنشطة الاقتصادية المهمة بمنطقة الدراسة، واستعرضت علاقة المرأة الريفية بولاية نهرالنيل بالاستدامة البيئية. وتوصلت إلى أنها جزء أصيل من الاستدامة من خلال دورها الجوهري في البرامج المختلفة لحماية البيئة وتعزيز مفهوم الاستدامة. والدراسة وبهذا العنوان هي محاولة لتحليل واقع المرأة الريفية بولاية نهرالنيل وتمكينها وتعزيز دورها لتحقيق ودعم مفهوم الاستدامة البيئة للمحافظة على فعالية وكفاءة النظم الحيوية، وهي خطوة نعتقد أنها على الطريق الصحيح، وهي بداية ونأمل أن يُكمل آخرون المشوار.

مصادر و المراجع:

1. عبدالحميد بلة النور (2005) الجغرافيا الزراعية جامعة السودان المفتوحة، برنامج التربية الخرطوم.
2. علي علي البنا، الجغرافيا التطبيقية، دار النشر 2005
3. عيسي محمد عبداللطيف، المنظور البيئي للتنمية في السودان الخرطوم 1993
4. محمد سيد غلاب، محمد صبحي عبدالكريم، السكان ديموغرافيا و جغرافيا، طح،مكتبة الانجلو المصرية القاهرة 1967
5. محمد السيد غلاب، بشري الجوهري، الجغرافيا التاريخية 1975
6. محمد قبلي عبدالرازق، السودان سلة غذاء العالم العربي دمشق سوريا 2006
7. محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافيا الاقتصادية .مكتبة الاكاديمية .الطبعة الاولي 2002
8. المجلس القومي للسكان .السودان .الخرطوم 2016
9. المجلس القومي للسكان .السودان.الخرطوم 2017
10- المجلس الاعلي للبيئة و الموارد الطبيعية .السودان.الخرطوم 2015
11- المجلس الاعلي للبيئة و الموارد الطبيعية .السودان.الخرطوم 2018
12 – وزارة الضمان و التنمية الاجتماعية .الادارة العامة للمرأة .المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية 2018
13 – المرأة و البيئة في المنطقة العربية .الكاتبة نورة عبود 2017
14 – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
15 – مجلة العلم والمجتمع، البحث العلمي و الاهداف الاجتماعية. العدد السابع و الثلاثون 1980 سلسلة مطبوعات اليونسكو
16 – د.بشري حامد .رئيس المجلس الاعلي للبيئة 2017
17 – حاج عطوة تاج السر. ولاية نهر النيل صحيفة الرأي العام 2018
18 – undeputy secretary-generals call to action 2013 sanitation c1ef/une sco (bio- sphere).fao (national forest programme facility)ifad.(brasil) unesco www.un.org/millennium goals median @un.org
19 – التقريرالسنوي للاعلام التابعة للامم التحدة 2013
20 – تقرير مستقبل الاستدامة في العالم العربي باريس web.report.sustainallt

المقابلات الشخصية

1. أحمد عبدالحفيظ .مدير مشروع الباوقة الزراعي 1/11/2018
2. عبدالقادر بلال .رئيس اللجنة الشعبية بمنطقة بربر 1/12/2018
3. ياسر حسن .مدير المشروعات بمشروع الراجحي الزراعي 1/1/2019

التقارير:

1. المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي الخطة الاستراتيجية القومية الربع قرنية (2013-2007) جمهورية السودان
2. هيئة الانماء و الاستثمار الزراعي .السودان الخرطوم 2016
3. تقرير اداء ولاية نهر النيل 2013
4. دائرة الاستثمار .ولاية نهر النيل 2017
5. وزارة الزراعة .ولاية نهر النيل 2017
6. هيئة الارصاد الجوي .ولاية نهر النيل 2017
7. الهيئة العامة للمساحة .ولاية نهر النيل 2017
8. دائرة الاستثمار .ولاية نهر النيل 2017

الرسائل الجامعية:

1. عمر ادم عبدالله بليلة –التنمية الزراعية و مهددات استدامتها في البيئات الجافة و شبه الجافة –جامعة امدرمان الاسلامية –السودان
2. اقبال محمد احمد وراق –الاثار البيئية لاستخدامات الطاقة الشمسية بولاية شمال كردفان –رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الخرطوم–معهد الدراسات البيئية 2005
3. مرزوق،خلود–دور المرأة في حماية البيئة –رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الخرطوم 2016
4. نهي عوض الكريم –دور المرأة الريفية في ولاية شمال كردفان –جامعة الخرطوم كلية الجغرافيا و البيئة 2015